بطالة المتعلمين بين محددات الطلب على التعليم وعروض التشغيل

Scientific research: Unemployment of learners between the determinants of demand for education and job offers.

*أ.بودراع راضية.

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة-2-

البريد الإلكتروني: radia.boudra@univ-constantine2.dz

تاريخ الإستلام: 2021/12/20 تاريخ القبول: 2022/04/11

ملخص:

يختص هذا المقال بمعالجة احدى أهم القضايا التنموية ذات الأثر القوى في حياة المجتمعات ألا وهي بطالة المتعلمين، هذه القضية المتأصلة عالميا والتي تمتد الى ستينات القرن الماضي والتي أضحت تطرح مفارقات حولها في مجتمعنا الجزائري على غرار باقي المجتمعات التي تشهد ديناميكية في بناها الاقتصادية والاجتماعية؛ هذه الظاهرة التي لم يعد يستثنى منها حتى أصحاب الشهادات العليا الذين باتو يعانون مرارة وقسوة الحياة دون عمل إضافة إلى الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن ذلك والتي تشكل في مجملها أبشع مظاهر الهدر... ومن ذلك يحاول هذا الطرح معالجة هذا الإشكال في جوانبه المرتبطة بالنواحي الاجتماعية وما تعلق منها بالبنية الديمغرافية للمجتمع من جهة وكذا تأثير عروض التشغيل على هذه القضية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:بطالة المتعلمين، الطلب على التعليم، عروض التشغيل

Summary :

This article deals with the development of one of the Most important developmental issues that have a Strang impact on the life of societies, namely the unemployment of learners, this issue, which is rooted globally and extends back to the sixties of the last century, which has come to raise differences in our Algerian society, like the rest of societies that are dynamic in their economic and social structure. This phenomenon, which afflicted the owners of higher degrees who are now

suffering from the cruelty and hardship of life without work, in addition to the resulting economic and social losses, which ultimately lead to the worst forms of waste.

Key words: Unemployed learners, Demand for education, Job offers.

* أبودراع راضية: radia.boudra@univ-constantine2.dz

الإشكالية:

تجابه مؤسسات التعليم العالي في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة تحديات جمة في سبيل تحقيق الموائمة بين مخرجاتها من الطلبة واحتياجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة سعيا لبلوغ أهدافها المقترنة بوظيفتها في خدمة المجتمع، سيما في عصر أضحت فيه المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة تفرض خصائص وشروط جديدة إن كان على مستوى الحياة الاجتماعية أم على مستوى الحياة المهنية؛ أين أضحى التحلي بالعلم والمعرفة ضرورة تنموية لا يمكن تجاهلها.

الأمر الذي فرض على المؤسسات التعليمة وعلى رأسها الجامعات التي تمثل مصدر إشعاع معرفي داخل المجتمعات ... هذه الميزة التي وضعتها أمام مجابهة عديد التحديات في سبيل تجسيد هذا الطموح والوفاء بمتطلبات التنمية عَلّ أبرزها تلك المرتبطة بتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي الذي يزيد من صعوبة وتعقيد مهمة الجامعة في آداء دورها والإلتزام بمسؤوليتها اتجاه مجتمعها والحفاظ على موارده البشرية الكفئة من الوقوع في مطبات الضياع والهدر ؛هذا الأخير الذي تحكمه محددات كثيرة منها مايرتبط بطبيعة السياسات الحاكمة واستراتيجيتها، ومنها ما يرتبط بمعدلات النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي ووضعية سوق العمل وخصائصه...الخ.

ولعل موضوع بطالة المتعلمين في الجزائر يشكل أبرز المواضيع المطروحة بحكم ما يثيره من جدل حول التحديات الكمية و الكيفية لمخرجات هذا النظام

التعليمي ومدى استجابتها لمتطلبات البيئة الخارجية، وعليه ارتات الدراسة الراهنة تحليل موضوع بطالة خريجي الجامعة الجزائرية في ضوء جملة من المحدات ذات الصلة بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وكذا تلك المقترنة بعروض التشغيل وذلك من خلال تساؤل رئيسي مفاده:

ماهي محددات بطالة المتعلمين بالجزائر؟

وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1/ماهي العوامل المتدخلة في تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في الجزائر؟

2/ ماهي العوامل المؤثرة في عروض التشغيل في سوق العمل الجزائري؟

منهج البحث:

سيتم الإعتماد على منهج التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية حول كل من نمو الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي و طبيعة عروض التشغيل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في معالجة إحدى أهم قضايا التعليم الجامعي في الجزائر ألا وهي بطالة المتعلمين التي تعكس أبشع أشكال الهدر لما تطبعه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية قاسية على هذه الفئة التي تعبر في أصلها عن أثمن ثروة يمكن للدولة امتلاكها بالنظر إلى دورها الهام على مستوى قيادة وتأطير وتسيير العملية التنموية للمجتمع.

أهداف البحث:

- محاولة استشفاف الأسباب المفضية لبطالة المتعلمين في الجزائر في جوانبها المقترنة بكل من الطلب الاجتماعي على التعليم وكذا عروض التشغيل.

أولا: تحديد المفاهيم.

1/ بطالة المتعلمين:

- **البطالة:**

ذهب الإقتصاديون والخبراء إلى تعريف الشخص البطال بحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على أنه:" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" [1] أي أن الشخص البطال هو ذلك الفرد الذي ينتمي إلى الفئة النشطة في سن الخمسة عشر سنة وما فوق والذي تتوفر فيه شروط القدرة والرغبة والإقبال على العمل مقابل عدم توفر فرصة عمل.

وبحسب ما صدر عن المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي لإحصائيي العمل جنيف أكتوبر 1982م فقد تم تعريف الشخص البطال كل من توافرت فيه الشروط أو المعايير التالية:

✓بدون عمل خلال فترة الاستبيان؛ حيث لايمكن تصنيف الشخص الذي يعمل عملا عارضا ويبحث في ذات الوقت عن عمل آخر بأنه بطال.

✓متاح للعمل؛ أي أن تتوافر فيه شروط العمل خلال فترة البحث عن العمل.

✓يبحث عن العمل؛ أي الالتزام بالجدية في البحث عن العمل عن طريق اتخاذ إجراءات معينة كالتسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن عمل، الإستعانة بالأهل والأصدقاء ...الخ.

وتقسم البطالة إلى عدة أقسام حسب النوع؛ فتقسم من حيث الإرادة إلى" بطالة إختيارية وبطالة إجبارية"، ومن حيث الظهور والإختفاء إلى "بطالة سافرة أو صريحة، وبطالة مقنعة"، ومن حيث التوقيت إلى " بطالة موسمية، جزئية، دورية"، ومن حيث الإستمرارية إلى "بطالة مزمنة، مستمرة، عارضة"، ومن حيث الجنس أو النوع إلى "بطالة الذكور والإناث"، وكذا وفقا لتأثير السوق، و للنشاط الإقتصادي والمهنة، وسنختص في هذا المقام الحديث عن البطالة من حيث طبيعة العامل تحديدا:

- **بطالة المتعلمين:**

وتعني وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات على ما يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلا بامتصاصه. (الأشوح، 2003، ص78)

- وتعرّف بطالة المتعلمين وفقا لإتفاقية العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973م على أنها: " مجموع الأفراد فوق سن الخامسة عشر سنة والذين لايعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر .لدى الأسرة مثلا. أو لحسابهم الخاص، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وفي حالة بحث مستمر فعليّ عن العمل بشرط حصولهم على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة أو جامعية (جادو، 2001، ص15) 2

ولعل بطالة المتعلمين تمثل أخطر أنواع البطالة وأشدها قسوة على الفرد نظرا لارتباطها بالمستقبل المهني للمتعلم الذي يعلق آماله ويبني طموحاته على تلك الشهادة كسبيل لولوج سوق العمل والحصول على الوظيفة التي انتظرها منذ طفولته، إلى جانب توقعاته عن مستقبله ومكانته الاجتماعية التي يستحقها من بعد سنوات من الإجتهاد...ليصطدم في الأخير بالواقع المغاير عند تعرضه للبطالة وما يلخلفه ذلك من أثر سلبي ووقع سيئ عليه نظرا لحجم الإحباط الذي يتلقاه جرّاء ذلك سواء على الصعيد النفسي الشخصي، الاجتماعي أم الإقتصادي.

2/ عروض التشغيل:

- **التشغيل:**

يعد التشغيل من بين المؤشرات التي تعكس مستويات التنمية داخل المجتمع لارتباطه بمستوى النشاط الإقتصادي وكذا المستوى المعيشي للمواطن، لذا تعمل الدول جاهدة على وضع سياسات تنموية تكفل بلوغ مستويات جيدة

من التشغيل كسبيل للقضاء على ظاهرة البطالة وما يتبعها من أعباء اقتصادية وأمراض اجتماعية متشعبة كالفقر والحرمان ...الخ

ويشير مفهوم التشغيل (معدل العمالة): لنسبة السكان المستخدمين إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل[3]

- **<u>عروض التشغيل</u> (الطلب على العمل):**

يمثل الطلب على العمل الجانب الآخر من السوق، ويقصد به الجهود البشرية المطلوبة كما ونوعا من قبل أصحاب العمل من المؤسسات العامة والخاصة مقابل مزايا معينة، ويتحدد أجر العامل وفقا لهذه النظرية نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، أي أن الطلب على العمل هنا مشتق من الطلب على السلعة التي يساهم في انتاجها، فكلما إزداد الطلب على سلعة معينة إزداد الطلب على عنصر العمل الذي يستخدم في انتاجها ومن ثم فإن مرونة الطلب على العمل تعتمد على مرونة الطلب على السلعة.

***ويعرف عرض الشغل على أنه:**

إعلان من شركة تتطلع إلى تعيين موظفين. يتضمن عرض الوظيفة عادة المهارات المتوقعة للمرشح والوصف الوظيفي ونوع العقد المقدم.[4]

- تشير عروض التشغيل إلى مستوى الطلب على العمل، في حين يشير العرض على العمل إلى عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة معينة

<u>ثانيا</u>: التعليم وفرص العمل

1/ <u>محددات نمو الطلب الاجتماعي على التعليم العالي:</u>

إن تدعيم الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ظاهرة صحية ينبغي دعمها وتشجيعها لما تطبعه من أثر إيجابي على مستوى تنمية الموارد البشرية وتأهيل القوى العاملة وعلى مستوى التنمية الشاملة بصفة عامة، غير أن هذه

الظاهرة بمثابة سلاح ذو حدين يتسبب الوجه الآخر لها في مشكلة تنموية عويصة ذات أبعاد خطيرة على المجتمع إذا لم يحسن تدبيرها واستثمارها في نطاقها السليم.

وفي هذا النطاق يجرنا الحديث حول تفسير العلاقة التي تربط كلا من التعليم والعمل للتطرق الى اتجاهين نظريين متباينين؛ الذي يعزو أولهما إلى تغير الرؤى والمفاهيم المرتبطة بسبل تحقيق الرفاهية لدى المجتمعات؛ ذلك أن العناصر المادية والثروات الطبيعية لم تعد تمثل العامل الحاسم في إحداث التنمية حسب ما أقرته عديد الأبحاث والدراسات الإقتصادية في هذا المجال كمعادلة **"دوجلاس"** ((y=A+L))، والتي تم تطويرها من قبل **"سولو"** الذي كشف على أن "y" التي تمثل كفة الإنتاج القومي العام "GNP" أكبر من كفة " رأس المال + العمل" أي أكبر من "A+L"، هذا الإكتشاف الذي كان بمثابة المولد الحقيقي لنظرية رأس المال البشري.[15] لـ:**"شولتز**Schultz" التي أكدت إلى جانب الدراسات التحليلية لبعض الإقتصاديين الآخرين أمثال:"دنيسون D'unisson" و"بيكر Bekar" وغيرهم على أن رأس المال البشري بما يمتلكه من قدرات وإمكانات هو أكثر رؤوس الأموال عطاءا وإنتاجية، ومن هنا بدأ التوجه العالمي نحو الإستثمار في المورد البشري من خلال التعليم الذي يمثل أحد الوسائل الهامة في تكوين رأس المال البشري وإعداده وتطويره كما أثنى على ذلك البنك الدولي عام 1962م بقراره تقديم أول قرض للتعليم منذ إنشاءه عام 1944م إعترافا منه بدور التعليم في التنمية.[6] وفي ظل تغير تلك الرؤى اكتسب التعليم بعدا أساسيا في إحداث التنمية في المجتمع العالمي فقد شهد هذا المجال بعدها اهتماما كبيرا أفضى لتسارع نمو المعلومات والمعارف والإكتشافات والإبتكارات التي اسهمت بشكل جلي في دفع اقتصاديات الدول نحو النماء؛ حيث تغلغلت المعلوماتية النسيج الاقتصادي وغيرت نظم العمل بفعل ظهور الحوسبة واستخدام التكنولوجيا في مختلف ميادين ومجالات العمل والإنتاج. كل تلك

الأحداث جعلت من التعليم ضرورة لولوج عالم الشغل بخصائصه الحديثة، ومن هنا تعاضمت الحاجة إلى التعليم العالي بصفته المعوّل عليه في تلبية هذه الطموحات من حيث اقترانه بالبحث العلمي وبمرحلة التخصص الدقيق ولكونه المسؤول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية المتخصصة في مختلف المجالات التنموية، إضافة إلى كونه أداة لتطويع التكنولوجيا خدمةً للأغراض والمطامع المجتمعية، وآلية من آليات مواجهة التغيرات المعرفية المتسارعة...، ذلك ما يعبر عن العلاقة الإرتباطية الوثيقة بين التعليم والعمل، هذا الأخير الذي يعد منبعا لسعادة الإنسان ومصدرا لقوته وعزيمته في الحياة كونه مصدرا لتحقيق طموحات الأفراد سواء على الصعيد الشخصي أم الاجتماعي.

ولما كان تزويد قطاعات العمل المختلفة بالقوى البشرية الكفئة والمؤهلة من أبرز وأقوى أدوار الجامعة على الصعيد التنموي أضحت الوظيفة بمثابة المكافأة التي ينتظرها المتعلم بعد تخرجه...كل ذلك يقدم لنا تفسيرات ومبررات حول أسباب تنامي الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي وهو ما أثبتته دراسة مسحية قام بها معهد **" جالوب Gallup"** حول استفسار مفاده: **لماذا يبعث الناس بأبنائهم للتعليم؟** فكانت أكثر الاجابات شيوعا هي:

✓الحصول على فرصة عمل مناسبة، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج البحث الذي أجراه **"المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP" لدراسة محددات الطلب الاجتماعي على التعليم العالي** في عدد من الدول المتباعدة فجاءت النتائج مؤكدة على أن عامل الوظيفة وضمان فرصة عمل مناسبة يشكل أهم العوامل التي تدفع الطلاب للإلتحاق بالتعليم العالي، يليه في الترتيب عامل الدراسة لذاتها وعوامل أخرى أقل تأثيرا.

جدول رقم 01: اسباب الالتحاق بالتعليم العالي في بعض الدول.

الاسباب / الدول	الوظيفة	الدراسة لذاتها	المنح والهبات	اسباب اخرى	المجموع
الهند	63	21	11	5	100
اندونيسيا	72	8	0,4	19,6	100
الفلبين	86	_	_	_	_
زامبيا	85	9	1	5	100
تنزانيا	95	4	1	_	100
اليمن	69	9	_	22	100
السودان	70	23	_	7	100
بتسوانا	95	5	_	_	100
سيرلانكا	56,5	_	_	_	_

المصدر: حسن محمد حسان واخرون: المرجع السابق،ص15. 16).

✓تأثير الأبعاد القيمية على تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي:

تشير الدراسات الأنثروبولوجية لأهمية البعد القيمي للتعليم داخل المجتمعات على الرغم من الظروف السيئة التي تحيط بالمتعلمين من بطالة وتدني مستويات الأجور في الوظائف المؤقتة التي يتحصلون عليها من خلال مؤهلهم العلمي حيث تحرص جل الأسر على تسليح أبنائها بالشهادات العلمية حتى لو لم تؤهلهم لوظيفة مرموقة، فالتعليم في حد ذاته يكسب صاحبه قيمة داخل المجتمع، هذه القيمة التي قد تنبع من كون التعليم الطريق الوحيد المؤدي للتوظيف أو يؤهل الإنسان للعمل لذا نجد حرص الأولياء على تعليم أبنائهم في سن مبكرة وانتقاء أفضل المدارس ولو ثقل عبئ الإنفاق على ذلك حتى لا يكون الأبناء بعيدين عن لغة العصر ومتطلباته، كما يزداد إقبال أفراد المجتمع بشرائحه المختلفة على التعلم باللغات الاجنبية كمطلب أساسي للإلتحاق

بالوظائف العليا ذات الدخول المرتفعة، في حين تنظر الطبقة الضعيفة الدخل إلى التعليم على انه نوع من المظهرية والرفاهية، وعلى العموم فإن مؤسسات التنشئة الإجتماعية على اختلافها تحرص على دعم قيمة التعليم لأجل مستقبل أفضل بالإضافة إلى أبعاد قيمية أخرى للتعليم داخل المجتمع كالحرص على الزواج بامراة متعلمة لأجل حسن تربية وتعليم الأبناء وكذا توفير مصاريف الدروس الخصوصية، كما يدخل الحرص على مواصلة التعليم للحصول على مؤهل يتم التباهي به أمام الآخرين.[7] كل هذه الإعتبارات شجعت عملية التوسع في الطلب الإجتماعي على التعليم بالرغم من الإحساس الذي ينتاب ذووا المؤهلات العلمية العليا العاطلين عن العمل أو الذين يعملون بأجر غير مجزي على أنهم أضاعوا سنوات حياتهم دون جدوى، في الوقت الذي يجتاح فيه الندم الأفراد الذين تركوا تعليمهم لأجل كسب المال، هذا الأخير الذي لم يعوضهم عن المؤهل العلمي فمهما يكن من حال يبقى للتعليم مكانته الروحية التي تضفي على الإنسان مزايا قيمة لايمكن تقديرها بثمن.

✓ **حجم وهيكل السكان:** حيث كلما زاد حجم السكان زاد الطلب على التعليم، وكذا بالنسبة لهيكل السكان فكلما اتصف باحتواءه على الفئات العمرية المتوسطة كلما زاد الطلب على التعليم على عكس احتوائه على الفئات العمرية الصغيرة جدا أو الكبيرة، وفي هذا الصدد فقد خلف تنامي التعداد السكاني في الوطن العربي تناميا على مستوى الطلب على مؤسسات التعليم العالي؛ حيث **شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي** توسعا كميا ملحوظا سواء من حيث مدخلاته أم من حيث مخرجاته إذ توضح الإحصائيات أن الإنفجار السكاني أدى إلى حدوث إنفجار تعليمي[8]، حيث نجم عن تزايد التعداد السكاني ارتفاع في أعداد الطلبة في مختلف الأطوار التعليمية ماجعل من التوسع في مؤسسات التعليم الجامعي على وجه التحديد ضرورة في سبيل تلبية الطلب الإجتماعي المتزايد عليه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:[9]

جدول رقم 02: اعداد السكان والطلبة في الوطن العربي الفترة مابين: 2005/2000م بالملايين وتوقعاتها في الفترة من: 2015/2005 بالملايين.

السنة	عدد السكان	عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية	عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة	عدد تلاميذ المرحلة الثانوية	اجمالي عدد التلاميذ	عدد الطلبة المقيدين في الجامعات
2000	273,38	39,21	23,31	3,72	66,24	3,85
2005	303,45	42,01	27,86	4,33	74,20	5,9
2010	333,52	44,81	32,41	4,93	82,16	9,1
2015	370,65	47,62	36,97	5,55	90,14	13,5

✓**مؤشرات مرتبطة بنمو المفاهيم الديمقراطية وزيادة الطموح التعليمي:** نقصد بذلك تكريس الدولة لمبدأ العدالة الإجتماعية والمساوات في فرص التعليم بين جميع فئات وشرائح المجتمع والتي تعد من بين أهم مبادئ النظام التعليمي في الجزائر الذي ينص على ديمقراطية التعليم والعمل على تحقيق العدل الإجتماعي في التمدرس والتكوين بين كل أبناء الأمة الجزائرية[10] بهدف القضاء على مظاهر الجهل والفقر والمرض وإزالة الفوارق الإجتماعية وما ينجر عنها من مشاكل.

✓ **عامل التغير في التركيب الوظيفي:** إن تطور أساليب الإنتاج الحديثة المستخدمة تتطلب مزيدا من خريجي الكليات والمعاهد المختلفة وظهور الحاجة إلى وظائف جديدة سواء في المجال الإداري أو الصناعي أو الخدماتي، كل هذه التغيرات في االتركيب الوظيفي تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا في مراحله الثانوية والعالية، كما تؤدي إلى ضرورة تعدد أنواعه وتنوع تخصصاته. [11]

✓ **متوسط الدخل:** يؤثر على العرض والطلب حيث كلما زاد الدخل كلما زاد التوجه نحو زيادة الإستثمارات الخاصة في مجال التعليم وكلما زادت رغبة الأولياء في التعليم أو إعطاء أبنائهم فرصة للإستزادة منه.

✓ **مؤشرات مرتبطة بالسياسات الحاكمة للنظام التربوي أو المنظومة التربوية:** كون مخرجات التعليم الثانوي هي نفسها مدخلات التعليم الجامعي وهنا يبرز تأثير أنظمة القبول الجامعي على حجم المدخلات؛ خصوصا الجامعات التي تعتمد في سياسات قبولها على معيار نجاح الطالب وحصوله على المعدل في شهادة البكالوريا.

✓ **شروط وسياسات التوظيف والترقية:** التي أثرت على نظرة المجتمع اتجاه التعليم من خلال عزوف الطلاب عن مراحل التعليم الفني وإقبالهم على التعليم الثانوي ثم الجامعي نتيجة تغير شروط التوظيف التي أضحت تشترط أعلى الشهادات في سبيل الحصول على وظيفة ذات مرتب أو أجر يكفل للفرد مكانة إجتماعية أفضل.

✓ **المؤشرات التنموية:** لما يؤديه التعليم من دور في دفع عجلة التنمية بمفهومها الشامل وتمكين الموارد البشرية من استغلال الموارد المادية الأخرى بأنجع الطرق في سبيل خلق الثروة.

✓ **مؤشرات مرتبطة بالعولمة والتكنولوجيا:** من خلال تأثير التكنولوجيا والمعلوماتية على عالم الشغل أين اتسع نطاق استخدام الكمبيوتر

في الشركات والمصانع ما أثر بدوره على احتياجات سوق العمل التي باتت مختلفة عما سبق، حيث أضحى المؤهل العلمي أو الشهادة كأساس للحصول على الوظيفة مشروطا بالخبرة واكتساب المعرفة بالحاسب الآلي واللغة الأجنبية.[12] .

○ إن هذا التحدي بات يفرض على الدول وعلى مؤسسات التعليم العالي رهانات كبيرة في سبيل تحقيق وظيفتها وأداء دورها اتجاه مجتمعها بالشكل المطلوب حفاضا على مصداقيتها لدى جمهورها سيما فيما يخص الفجوة القائمة بينها وبين سوق العمل، وبهدف تحقيق هذا المطلب بات على الدول حسن تخطيط مواردها البشرية والإهتمام الجاد بهذه العملية تفاديا لمساوئ وعواقب إهمالها وما ينجر عنها من إهدار للموارد البشرية جراء الإنفصام بين الجامعة وعالم الشغل والتي تتجلى مظاهرها في بطالة المتعلمين أو مزاولتهم لأعمال ومهن بعيدة عن مجال تخصصهم، إضافة إلى تدني مستوى الخريج في أداء مهامه الوظيفية في نفس مجال تخصصه وحاجته لعدة دورات تكوينية لتدارك ذلك نتيجة لافتقار الخريج للمهارات والمعارف اللازمة لولوج عالم الشغل وغيرها من مظاهر الانفصام.

2/ <u>محددات عروض التشغيل</u>:

تخضع عملية التشغيل في سوق العمل عموما لمبدأ العرض والطلب اللذان يعدان مؤشران هامان متحكمان في عملية التوظيف، فبالرغم من استحالة إنكار دور التعليم عموما والتعليم العالي على وجه التحديد في تحقيق التنمية وخدمة المجتمع بشكل عام، إلا أن واقع سوق الشغل يفرض وجوب إحترام معادلة العرض والطلب لتحقيق التكافؤ بينهما فالإنسياق التام وراء المفاهيم التي جاءت بها نظرية رأس المال البشري فيما يخص القيمة الاقتصادية للتعليم لم يعد معبرا عن الواقع الجديد الذي تزامن وظهور بطالة المتعلمين ما أدى إلى ظهور آراء معاصرة تطالب بالتطوير وإعادة التنظير في تخطيط العملية التعليمية لمجابهة تحديات العصر، حيث كشف "فوروجالا Forojalla 1993م"

على أن الدفاع عن دور التعليم في زيادة النمو الإقتصادي أضحى أكثر صعوبة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات خاصة بعد أن أصبح التعليم سببا في انتشار البطالة بين المتعلمين، هذه الظاهرة التي عرفت معدلات أعلى من تلك التي سجلت بين الأقل تعليما وهذا ما أكدته دراسات كل من " مارك بلوج Mark Blaug الإقتصادي المعاصر الذي ذهب في نهاية عقد السبيعينيات وبداية الثمانينيات إلى أن النمو السريع في التعليم بدأ يؤدي إلى بطالة المتعلمين في مقالة بعنوان **إقتصاديات التعليم في البلدان النامية**[13] ، و" ترنهام TURNHUM 1971م"، واتسعت هذه الظاهرة في معظم بلدان أفريقيا في ثمانينيات القرن العشرين 20م كمصر ، نيجيريا، غانا، وكينيا، كما جاءت دراسات كل من " اليتش ILLICH 1974م، ودور DORE 1976، وباولز وجينتس BOWLLES & GINTS 1976م، ولوينLEWIN 1980م" مؤكدة على أن " **المنهج الخفي**" للمدارس يميل إلى إنتاج تلاميذ طيعين ومنقادين ليتجاوزوا الإختبارات، الأمر الذي يعد مدمرا للإبداع والمبادأة والإستقلال في ميدان العمل والمجال السياسي، وعلى ذلك فقد نوهت عديد الدراسات التربوية " **كدراسة ديبوافيه** DEBEAVATS" إلى إهتمام الدول النامية بتطوير التعليم الابتدائي والثانوي؛ أي بتدريب الفئة المتوسطة التي يعد وجودها أساسيا في تحقيق التقدم الفني، إلى جانب الإهتمام بتطوير التعليم العالي لأنه الأساس في تدريب النخبة الحديثة من الشبان.[14] ...هذه الأفكار التي تؤكد بصورة واضحة على أهمية ووجوب الحفاظ على القيمة الحقيقية لمختلف المستويات التعليمية وما يقابلها من مستويات وظيفية ومهنية وفقا للإحتياجات الفعلية لسوق العمل بغرض تحقيق مبدأ التوازن بين هذين الطرفين، وهو ما يعبر عنه مدخل تقنين **التطلعات التنموية واحتياجاتها التعليمية** كمدخل من مداخل التخطيط التربوي الذي يعرف **"بأنه تخطيط تربوي ذو طابع اقتصادي"**[15] والذي يعد من أهم المداخل التي تعنى بالعلاقة بين التخطيط للتعليم والتخطيط للقوى العاملة التي تتطلبها

عملية التنمية الاجتماعية والإقتصادية من خلال تركيزه على احتياجات التعليم من القوى العاملة التي ترتكز أساسا على وجود تخطيط للقوى العاملة و"خريطة توضيح احتياجات القطاعات المختلفة من البشر المتعلمين وفقا لهيكل القوى العاملة ومستوياتها والتخصصات المختلفة للقطاعات والمهن"هذه العملية تتطلب توفير تقديرات كمية وكيفية عن الاحتياجات التنموية من العملية التعليمية مايتطلب بدوره تخطيطا قوميا للقوى العاملة من خلال عملية توصيف الوظائف من حيث نوعية الوظائف الراهنة والمستقبلية التي تتطلبها العملية التنموية من حيث أنواعها وأعدادها؛ أي إعداد دراسات جادة حول سوق العمل باستخدام إحدى الطرق العلمية الشائعة في ذلك مثل: **"إسقاط القوى العاملة، المقارنات الدولية، تقدير الإحتياجات من القوى العاملة بالإستقصاء المباشر، الدراسات الخاصة عن الأنشطة الانتاجية والخدمية"**[16] ومن ذلك فإن الإخلال بهذه المعادلة أو إغفالها يتسبب في خلق معاناة اجتماعية كبيرة نقصد بذلك بطالة المتعلمين التي تمثل أقسى انواع البطالة والهدر البشري.

وعلى العموم يمكن حصر المحددات أو العوامل المؤثرة في عروض التشغيل فيمايلي:

أ. **تأثير الخصائص السكانية:**

تسهم المعلومات الديمغرافية بشكل كبير في التعرف على الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تسند إليها الخطط الاجتماعية والسياسية والإستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية، ما يفسر إهتمام القائمين على مجالات الصحة والتعليم والجامعات وكذا المشرعين بكل ما يمكن أن توفره دراسة حجم السكان من حقائق، هذه المعلومات التي تمثل قاعدة للتخطيط ووضع السياسات المتعلقة بالإنتاج وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمات الصحية والتعليمية؛ حيث تلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع السكان بين الأماكن

والمقاطعات داخل الحدود الجغرافية والسياسية للمجتمع أو على المناطق الريفية والحضرية والصحراوية دورا أساسيا في تحديد نوعية المشروعات الإنتاجية التي تتفق وحجم السكان في كل منطقة وكذا حجم الخدمات الواجب توفيرها في كل منطقة،[17] ما يؤثر بدوره على حجم ومستوى عروض التشغيل.

ب. العوامل الاقتصادية:

تكمن علاقة العوامل الإقتصادية بالتخطيط لسوق العمل في تحديد حجم العمالة بالمقارنة مع العرض والطلب؛ وهو الذي يوفر معلومات حول حجم السكان النشطين وحجم السكان المشتغلين، ويبين لنا من خلال مجموع العرض والطلب نسبة **البطالة** أو بلوغ حالة **التشغيل الكامل** التي يكون فيها: (س ن) ـ (س م) = 0، وهي ناذرة الوجود.

ج. العوامل السياسية:

تؤثر السياسات التي تنتهجها الدولة في مجال العمل والتشغيل تأثيرا كبيرا على سوق العمل؛ حيث تلعب القوانين المسيرة والمنظمة لسوق العمل دورا هاما في تحديد نسب التشغيل والبطالة، وفي هذا المقام تشير الدراسات إلى أن اتباع الدول لسياسات التشغيل ذات الطابع الاجتماعي كسبيل للقضاء على البطالة لايعد مؤشرا للتطور الإقتصادي والاجتماعي.[18]

د. تأثير تكنولوجيا المعلومات على عالم الشغل:

يتجلى أهم تأثير طبعته التكنولوجيا الحديثة أو تكنولوجيا المعلومات على عالم الشغل في:

. إنخفاض الطلب على مهن بعينها وزيادة الطلب على مهن تستخدم تكنولوجيا المعلومات: ما أدى إلى اندثار بعض الوظائف والمهن " كالحرف التقليدية مثلا"وظهور أخرى أكثر مواكبة للتطور التكنولوجي.[19]

ويمكن تمييز هذا التأثير من خلال:

د/1. تأثير تكنولوجيا المعلومات على سوق العمل:

خلفت التغيرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات تأثيرا ملموسا على سوق العمل سواء من حيث طبيعة الأعمال والمهن أم من حيث نوعية المهارات المطلوبة وقد مسّت هذه التغيرات كلا من النواحي **الاجتماعية وعالم الشغل على حد سواء.**

د/2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على النواحي الاجتماعية:

أحدثت تكنولوجيا المعلومات تأثيرات مختلفة على النواحي الاجتماعية من بينها:

- في مجال توظيف العمالة: ضرورة تحلي العمالة بصفات القدرة على التحكم في التكنولوجيا والتكيف السريع مع مستجدات عالم الشغل
- تعديل توزيع الأدوار في الحياة الاجتماعية: من خلال مبدأ الفرصة للجميع والبقاء للأنسب.
- زيادة الطلب على التدريب والتأهيل على تقنيات التكنولوجيا المستخدمة: ما أدى إلى تزايد إقبال أفراد المجتمع على إكتساب المؤهلات والمعارف، لإدراكهم اهميتها في حياتهم في سبيل بلوغ أهدافهم.

ثالثا: محددات تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في الجزائر.

تتلخص أهم العوامل المتدخلة في تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في الجزائر في:

1. **العوامل السكانية**: والتي نوضحها فيما يلي:

التركيبة السكانية: ((2000 الى 2017))

يمثل هيكل السكان قاعدة هامة في بناء التنمية الإقتصادية والاجتماعية حيث يضم أبرز الخصائص والمؤشرات التي يعتمد عليها في عملية التخطيط للقوى العاملة، وبحسب ما ورد في تقارير البنك الدولي حول مؤشرات

التنمية العالمية فإن التعداد السكاني للجزائر شهد تطورا ملحوظا في الفترة مابين 2000 الى 2017 حيث تطور عدد السكان من 31,2 مليون نسمة سنة 2000م الى 41,3 مليون نسمة سنة 2017 ما انعكس بدوره على طبيعة التركيبة السكانية للبلاد التي أخذت فيها الفئة النشطة أي الفئة ما بين سن 15 سنة فما فوق حصة كبيرة بلغت 65% من إجمالي السكان، إضافة إلى ذلك تؤشر النسب المرتبطة بالفئة العمرية ما بين سن 0 ـ 14 سنة إلى وجود فئة عمرية مهمة لاحقة سواء على الصعيد التربوي أم المهني كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: يوضح عدد السكان والفئات العمرية في الفترة مابين: 2000م/2017م من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المصدر المدون أدناه.

السكان بالملايين		السكان حسب الفئة العمرية		
		0 ـ 14 سنة%	15 ـ 64 سنة%	+ 65 سنة %
2000	2017	2017	2017	2017
31,2	41,3	29	65	6

المصدر: **Wdi.Worldbank.org IBRD _ IDA. world development indicators: population dynamics. Tables 2.1**

وقد جاء في منشور النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة لسبتمبر 2018م أن حجم السكان النشطين إقتصاديا حسب بيانات المكتب الدولي للعمل 12 463 000 شخصا على المستوى الوطني مسجلا بذلك زيادة بلغت 165 000 شخصا مقارنة بسبتمبر 2017م[20]

وتقسم فئة السكان النشطين في الفترة مابين سبتمبر2017م وسبتمبر2018م حسب الجنس كالآتي:

جدول رقم 04: يوضح لعدد السكان النشطين حسب الجنس ((بالملايين)): من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الواردة في المصدر المدون أدناه

	سبتمبر 2017			افريل 2018			سبتمبر2018		
الجنس	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
السكان في سن 15+	14819	14598	29417	14953	14733	29686	15044	14833	29877

المصدر: activité, emploi & chômage en septembre 2018 Directeur de la publication :

Mounir Khaled BERRA, Direction des Publications et la Diffusion.P04/ N 840. www.osn.dz

فالملاحظ إذن وجود إرتفاع مستمر في أعداد السكان النشطين لدى كل من الجنسين.

ما أدى إلى نمو معتبر في نسب المتعلمين الذين بلغ عددهم 2500000 متخرج وحاصل على شهادة منذ سنة 1962م إلى غاية أفريل 2017م[21] الذين تخرجوا من 97 جامعة، و10 مراكز جامعية، و20 مدرسة وطنية عليا، و7 مدارس عادية، و12 مدرسة تحضيرية، منهم 1,5 مليون طالب جامعي من بينهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه، و 90000 طالب مسجل في الماستر.

جدول رقم 05: يوضح تنامي أعداد الطلبة في الأطوار الجامعية وعدد الحاصلين على شهادات جامعية في الفترة مابين: 1989م الى 2013م.

	1989 م1990م	1999 م2000م	2006 م2007م	2007 م2008م	2008 م2009م	2009 م2010م	2012 م2013م
المسجلين في التدرج	181350	407995	820664	952067	1048899	1034313	1250310
المسجلين في مابعد التدرج	13967	20846	43458	48764	54924	58945	54317

الحاصلين على شهادة جامعية	–	–	121905	146889	150014	–	–

Source : ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique. M.E.S.R.S

حيث تعبر الأرقام المدونة في الجدول أعلاه عن تنامي ملحوظ في أعداد الطلبة المقيدين في أطوار التدرج ومابعد التدرج بالجامعة الجزائرية؛ حيث ارتفع عدد طلبة التدرج من 181350 طالب في السنة الجامعية 1989 ـ 1990م إلى 1250310 طالب في السنة الجامعية 2012 ـ 2013م، ومن 13967 طالب إلى 54317 طالب في طور مابعد التدرج خلال نفس الفترة، كما ارتفع عدد الحاصلين على شهادات جامعية من 121905 في السنة الجامعية 2006. 2007م إلى 150014 في السنة الجامعية 2008.2009م.

كما بلغت نسبة المتعلمين في التعليم العالي في الفترة مابين: 2003 ـ 2013م ب: 31% من نسبة السكان الذين هم في سن التعليم العالي[22]

وقد قدر عدد الطلبة المقيدين في السنة الجامعية 2015م/ 2016م ب: 1,5 مليون طالب عبر التراب الوطني منهم 363141 مسجّل جديد.[23]

2. **تكريس مبدأ ديمقراطية التعليم:**

حيث عكفت الدولة الجزائرية على تطبيق سياسة ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي اتضحت بشكل جلي مذ بدأ تطبيق نظام ل.م.د، ما يفسر التطورات الكمية الحاصلة في الجامعة الجزائرية؛ اذ ارتفع عدد الطلبة المقيدين في الليسانس من 7101 طالب خلال السنة الجامعية 2004 ـ 2005م (اول سنة جامعية لتطبيق نظام ل.م.د في الجزائر) الى 23541 طالب في سنة 2005 ـ

2006م اي في السنة الموالية لها تحديدا، وهو ارتفاع كبير جدا بلغ فارقه العددي 16440 طالب، واستمر تعداد الطلبة في الارتفاع الى ان بلغ 780123 طالبا في طور الليسانس وذلك خلال السنة الجامعية 2014 ـ 2015م اي بفارق قدره 773022 طالبا منذ بدأ تطبيق هذا النظام في سبتمبر 2004م.

وبحكم نمط او طبيعة نظام ل.م.د الذي يضم تكوينا ثلاثي الأطوار (ليسانس، ماستر، دكتوراه) فقد انعكست هذه الزيادات بدورها على طوري الماستر والدكتوراه، حيث تطور عدد المسجلين في طور الماستر من 3242 طالبا سنة 2007 .2008م الى 287543 طالب خلال سبع سنوات فقط اي الى غاية السنة الجامعية 2014 ـ 2015م، كما تطور عدد المسجلين في الطور الثالث دكتوراه من 273 طالب في السنة الجامعية 2009 ـ 2010م الى 13072 طالبا سنة 2014 ـ 2015م مايدل على وجود تطور كمي كبير في الجامعة الجزائرية[1] المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين: التعليم العالي في الجزائر، ص 06 ـ 09 بتصرف. enseignement_sup_en_dz_ar.pdf ان هذا التطور الكمي في تعداد الطلبة وبالتالي في خريجي الجامعة قد يعطينا تفسيرات حول ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين من خريجي الجامعة الجزائرية.

رابعا: محددات عروض التشغيل في الجزائر.

تقترن عروض التشغيل بالعديد من العوامل التي تؤثر بدورها وتتحكم في نسب التشغيل وعروض التوظيف؛ ويمكن إيجاز أهم تلك العوامل أو المحددات فيما يلي:

1/ <u>النمو الإقتصادي وعروض التشغيل في الجزائر</u>:

يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر أساسا بالعائد من المحروقات بحسب ما هو وارد في التقارير الرسمية عن الإقتصاد الجزائري على غرار تقارير البنك الدولي التي كشفت عن تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر من 4,1% سنة 2014م الى 2,9% سنة 2015م متأثرا بهبوط متوسط سعر النفط من 100 دولارا للبرميل سنة 2014م إلى 59 دولارا للبرميل سنة 2015م، وبحسب ما جاء في تقرير المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ربيع 2016م أن النمو الاقتصادي في الجزائر يظل متواضعا ليصل إلى 3,4% عام 2016م والذي يؤول أساسا لانخفاض أسعار النفط العالمية منتصف عام 2014م.[24]

وهو مانص عليه تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2015م الذي أكد على أن الظرف النفطي الغير ملائم أدى إلى تراجع واضح للمداخيل على مستوى الميزانية العمومية وارتفاع لمديونية الدولة لأكثر من 844 مليار دينار في جوان 2015م[25] ، وكون التشغيل يحضى بقسط هام من النفقات العمومية في الجزائر تماشيا وسياستها الرامية لمكافحة البطالة فقد بلغ الانفاق عليه أزيد من 158 مليار دينار جزائري من مجموع 3807 مليار دينار جزائري المخصصة للنفقات العمومية سنة 2014م[26] ، ونظرا لاعتماد الخزينة العمومية والنفقات العمومية بما في ذلك النفقات الموجهة للتشغيل على العائد من المحروقات فإن لتراجع أسعار هذه الأخيرة أثر سلبي على عروض التشغيل التي تدخل في علاقة ارتباطية طردية ومعدلات النمو الإقتصادي حيث تشير النتائج الإحصائية المرتبطة بالمتغيرات المؤثرة على نسب البطالة في الجزائر في معضمها الى:

✓أن النفقات العامة تعد المحدد الرئيسي لمعدل البطالة في الجزائر؛ حيث يرتبط هذا الأخير ارتباطا عكسيا مع النفقات العامة فكلما ارتفعت

النفقات العامة في سنة ما ب: 1% فإن ذلك يؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0,003% و 0,145% على التوالي في السنتين المقبلتين.

✓لسعر البترول أثر قوي في خفض معدلات البطالة.

✓في حال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في سنة ما فإن أثر هذا الأخير في خفض معدلات البطالة سوف يكون بعد سنتين وبنسبة ضئيلة نوعا ما قدرت ب: 0,02%.[27]

وذلك ما أشارت إليه نتائج دراسة حول قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر "لسليم عقون" التي توصلت إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1985 ـ 2007م أدى إلى ارتفاع وتحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، ما أفضى إلى تقليص معدلات البطالة بنسب ملحوظة؛ حيث انخفضت من سنة 2000م إلى سنة 2007م بنسبة 15,09% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أتاح الفرصة للحكومة الجزائرية باتباع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004م).[28]

2/ <u>الإستثمار وعروض التشغيل في الجزائر</u>:

يندرج دعم الإستثمار في الدول عموما ضمن سياساتها وتوجهاتها نحو التشغيل، وكون الإستثمار يلعب دورا محوريا في خلق مناصب الشغل وتقليص نسب البطالة وتحقيق مستويات معينة من الرفاهية والتقدم فقد عكفت الجزائر على غرار دول العالم إلى استحداث آليات لدعم الإستثمار المحلي والأجنبي بغية الإرتقاء بسوق العمل وخلق فرص العمل، إلا أن ذلك لم يأتي بالنتائج المتوخاة منه بالنظر إلى التسهيلات والإمتيازات الممنوحة والمشجعة على الإستثمار كونها لم تسهم بالشكل المتوقع في خفض نسب البطالة، وهو ما أكده تقرير البنك الدولي في تفسير ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر في الفترة مابين سبتمبر أيلول 2016م وسبتمبر أيلول 2017م التي قدرت بزيادة بلغت 1,2% والتي أرجعها التقرير إلى ركوض النمو في القطاعات الغير نفطية.[29] ، فبالرغم

من توجه الجزائر نحو تشجيع الإستثمار في العديد من القطاعات الحيوية كسبيل للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي إلى تنويع مصادر الثروة، وعلى الرغم من كثرة عدد المشاريع المجسدة وكبر حجم المخصصات المالية لها إلا أنها لم تستطع الرفع من نسب التشغيل كسبيل لتقليص حجم البطالة... ذلك ما دلت عليه بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI التي تضمنت مايلي :

جدول رقم 06: يوضح إسهام المشاريع الإستثمارية المحلية في عملية التوظيف حسب قطاع النشاط للفترة مابين 2002/و2017م (بالمائة %)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	نسبة التمويل	مناصب الشغل
الزراعة	2,12	1,82	4,49
البناء	17,44	9,31	19,68
الصناعة	20,08	58,56	43,73
الصحة	1,73	1,55	2,11
النقل	46,28	8,15	12,89
السياحة	2,00	8,59	6,26
الخدمات	10,33	8,90	10,15
التجارة	0,00	0,08	0,33
الإتصالات	0,01	3,05	0,35
المجموع	100	100	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارAndi www.andi.dz

الملاحظ هو نقص في حجم الاستثمار او عدد المشاريع الاستثمارية في كل من قطاع: التجارة، الاتصالات، الصحة، السياحة، الزراعة على التوالي مقارنة بالقطاعات الاخرى كقطاع النقل، الصناعة، البناء، والخدمات على التوالي مايؤول دون وفرة مناصب العمل فيها؛ حيث تشير نتائج الجدول عموما الى وجود توافق نسبي بين الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية والزيادة في مناصب الشغل

مايجعل من القطاعات الاكثر عددا من حيث المشاريع الاستثمارية الاكثر حيوية بالنسبة للتشغيل وفرص العمل، الى جانب ذلك توضح النسب المقترنة بتمويل المشاريع الاستثمارية وجود علاقة طردية بين حجم التمويل ونسب التشغيل في قطاعات النشاط.

غير ان مايثر الاستفهام انه وبالرغم من التحفيزات التي يحضى بها المستثمرون الاجانب من وفرة لليد العاملة البخسة التي يقدر اجرها القاعدي ب: 180 اورو، وباقي التكاليف المرتبطة بعوامل الانتاج كالاسعار التنافسية للطاقة المقدرة ب: "من 0,21الى0,40اورو/حراري"، والكهرباء بسعر: "من 1 الى 4 سنتيم اورو/ كيلوواط ساعة للمتوسط"، واسعار البنزين المقدرة ب: " 0,30 اورو/ل"، والمازوت بسعر: " 0,17 اورو/ل"[30] الا انها تعزف عن الاستثمار في قطاعات معينة كالزراعة مثلا التي تتذلى المراتب الاخيرة من حيث عدد الاستثمارات الاجنبية بها وكذا من حيث توفيرها لفرص العمل بحسب ما هو مدرج في بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi في الفترة مابين 2002م و 2017م كالآتي:

جدول رقم 07: يوضح إسهام المشاريع الاستثمارية الأجنبية في التوظيف حسب قطاع النشاط. مدونة بالترتيب حسب نسب التوظيف داخل كل قطاع.

قطاع النشاط	عدد المشاريع %	مناصب العمل %
الصناعة	%61,93	%60,95
البناء	%15,76	%17,91
الخدمات	%15,09	%10,36
السياحة	%2,11	%5,73
النقل	%2,89	%1,80
الصحة	%0,67	%1,64

الاتصالات	%0,11	%1,12
الزراعة	%1,44	%0,48

المصدر: **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Andi www.andi.dz**

2002.2017م

تبني سياسات تهدف إلى الرفع من نسب التشغيل والتقليص من نسب البطالة من خلال استحداث آليات دعم التشغيل ومكافحة البطالة خصوصا بعد تأثير الإصلاحات التي رافقت تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي على النواحي الإقتصادية والاجتماعية؛ اذ تفاقمت مشكلة البطالة التي بلغت نسبتها 28,90% سنة 2000م، ما دفع الدولة إلى اتخاذ بعض التدابير للحد من تفاقم هذه المشكلة من خلال:

✓استحداث الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتامين.

✓استحداث أجهزة دعم الشباب؛ والتي حققت نتائج إيجابية إلاّ أن غالبيتها لم تكن فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، إلى جانب كون المناصب المفتوحة مناصب غير دائمة مايضعها أمام إمكانية الزوال في حال ما تعرضت الدولة لنقص المداخيل كون هذه الاجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي تتغذى على عائدات المحروقات كمصدر وحيد لها.

✓ساهمت برامج دعم النمو والإنعاش الإقتصادي التي خصص لها غلاف مالي بقيمة: 525 مليار دج بالنسبة للبرنامج الاول: 2001.2004م، مدعّما ببرنامج آخر مكمل لدعم النمو الذي امتد من 2005. الى 2009م ورصد له 50 مليار دولار في خفض معتبر لمعدلات البطالة خلال الفترة مابين: 2000.2007م أين تقلصت نسبة البطالة إلى 13,80% سنة 2007م، كنتيجة لارتفاع أسعار البترول الذي انعكس على تحسن مداخيل الدولة.[31]

تحليل معدلات البطالة ونسب التشغيل: في الفترة 2011 . 2018م.

ما يلاحظ عن بيانات الجدول رقم 17 المتضمَن في النشرة الخاصة بإحصائيات النشاط الإقتصادي والتشغيل والبطالة لسبتمبر 2018م وجود قفزة في معدلات البطالة في الفترة مابين: 2014 . 2018م مقارنة بالفترة الممتدة مابين: 2011 . 2013م، الذي يعزو إلى الأزمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط وما لحقها من سياسة التقشف التي أثرت على معدلات التشغيل وهو مايعبر عنه الإنخفاض السريع في معدلات العمالة التي تهاوت من 39,0% في سبتمبر 2013م إلى 37,5% في أفريل 2014م واستمرت في الإنخفاض إلى معدل 36,4% في شهر سبتمبر من نفس السنة وبقيت نسب التشغيل تراوح هذه النسب إلى غاية شهر سبتمبر 2018م أين قدر معدل العمالة ب: 36,8%.[32]

ما انعكس بطبعه على نسب البطالة التي عرفت ارتفاعا محسوسا بين سنة 2017م و 2018م بحسب المعلومات الصادرة عن المكتب الدولي للعمل التي تشير إلى وجود 000 462 1 شخصا بطالا أو عاطلا عن العمل أي ما يعادل نسبة 11,7% على المستوى الوطني في سبتمبر 2018م.[33] ، وقد قدر معدل البطالة وسط المتعلمين الجامعيين بنسبة 23,1% من إجمالي البطالين المقدر ب: 8,4% سنة 2011م[34] فيما قفزت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية الى: 27,9% من إجمالي البطالين الذين قدرة نسبتهم ب: 11,7% في سبتمبر 2018م.[35] ، وقد اقترنت أكثر أسباب ترك الوظيفة بالنسبة للعاطلين عن العمل حسب ذات الإحصائيات بتلك الدالة على تراجع مستوى النشاط الاقتصادي؛ حيث شكل **وقف النشاط التجاري** نسبة 24,4% من أسباب ترك الوظيفة.

نتائج الدراسة:

تتأثر بطالة المتعلمين في الجزائر بجملة من المحددات المقترنة بكل من:

- ✓ تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي نتيجة لعدة عوامل أبرزها مارتبط بالنمو الديمغرافي وطبيعة تركيبة الهيكل السكاني للبلاد وكذا تأثير العوامل المرتبطة بنمو المفاهيم الديمقراطية وزيادة الطموح التعليمي.
- ✓ عروض التشغيل التي تخضع لعدة متغيرات على رأسها أسعار النفط، معدلات النمو الإقتصادي، ومعدلات الإستثمار .

التوصيات:

- ✓ القيام بدراسات جادة حول سوق العمل والسهر على تنظيمها والإهتمام بعملية توصيف الوظائف حسب العدد والنوع.
- ✓ ضرورة رسم التخطيط التربوي في إطار التخطيط الإقتصادي بالإستناد إلى عملية توصيف الوظائف بحسب الإحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية.
- ✓ منح أهمية لمختلف المستويات التعليمية وفقا للإحتياجات الحقيقية للمستويات الوظيفية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل، فهذا الأخير لايحتاج الى الكفاءات العليا والإطارات فحسب.
- ✓ تنظيم الإستثمار المحلي والأجنبي وفقا لمقتضيات التنمية من كل قطاع.

الهوامش:

1رمزي زكي: الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، دار المعرفة، اكتوبر 1998م،ص 11.

2محمد إبراهيم مقداد، مازن أبو حصيرة: إقتصاد العمل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم الإقتصاد، ص87، www.pdffactory.com متاح بتاريخ: 2019/02/16، على الساعة: 22:37د.

3 Activité, emploi & chômage en septembre 2018, p 14 **(extrait** de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous-emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982)). www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

4 https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/offre-d-emploi/ disponible sur :15/05/2019 à 16h : 22m

5محمد متولي غنيمة: التخطيط التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1 1426ه/2005م، ص 29.

6حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، محمد حسنين العجمي: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، الناشر العالمية للنشر والتوزيع، 2004، ص 10

7 سلوى السيد عبد القادر، محمد عباس إبراهيم: الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1437ه/2016م، ص210.

8حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد وآخرون: التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية،2007م، ص18

9مستخلص من كتاب: التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: مختارات في التربية والعلوم والثقافة، نشرة دورية تصدر عن لجنة البحرين الوطنية، ع. 48 اكتوبر 1999 ص14/13، عن حسن محمد حسان المرجع السابق ص23.

10 حسين لوشن، "مؤسسات التعليم والتكوين "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد10، 2004م، ص16، عن أ.د. نصر الدين جابر و د .الطاهر إبراهيمي: النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.

11 حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد وآخرون: التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، المرجع السابق،ص249.

12سلوى السيد عبد القادر، محمد عباس إبراهيم: الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1437ه/2016م، ص212.

13 **عبد الله زاهي الرشدان: إقتصاديات التعليم، داروائل للنشروالتوزيع ط3، 2008م،ص72**

14 فاروق عبده فليه: إقتصاديات التعليم الحديث، دار المسيرة، الاردن، ط1و2، 2007/2003، ص 32

15 هادية محمد أبوكليلة: دراسات في تخطيط التعليم وإقتصادياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2002م، ص 20.

16 أحمد إسماعيل حجي: إقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، ط1، 1422ه/ 2002م، ص 136/ 251 بتصرف.

17علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، ط4، ص 38

18محمد صالي، فضيل عبد الكريم: النمو الديمغرافي وخائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 17، ديسمبر 2014م، ص 124.

19 فاروق عبده فليه: مرجع سابق، ص 310

20Activité, emploi & chômage en septembre 2018 : référence précédente, **Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRA, Direction des Publications et la Diffusion - 8 & 10, Rue des Moussebiline - Alger 16000, janvier 2019.P03 Site web : http://www.ons.dz courriel : ons@ons.dz** ou **stat@ons.d** disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

21 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : دوافع الاستثمار في الجزائر، تحيين أفريل 2017م. 2002.2017م www.andi.dz متاح بتاريخ: 2019/04/13، على الساعة: 10سا:41د.

22 **تقرير التنمية** الإنسانية العربية للعام 2016م UNDP الشباب وآفاق التنمية الانسانية في واقع متغير، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014م، جدول رقم 9: التعليم 190.193، البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم 2015م، اليونيسكو معهد اليونيسكو للإحصاء 2015م، ص 210.

23 المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي، السداسي الاول من سنة 2015م، نوفمبر 2015م، ص06. www.cnes.dz متاح بتاريخ : 2019/04/15 على الساعة : 23سا : 38د.

24 البنك الدولي، الجزائر: الآفاق الإقتصادية -ربيع 2016م، تقرير المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-ربيع 2016م. www.albankaldawli.org، متاح بتاريخ : 2019/04/10، على الساعة : 17سا : 58د.

25 المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص.6

26المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: المرجع السابق ص 42.

27 الطاهر جليط: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر 1980 .2014م، مجلة العلوم الإقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016م، ص213.

28 سليم عقون: نتائج دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1958 . 2007م، دراسة قياسية تحليلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص تقنيات كمية2009.2010م ص179.

29 معطيات البنك الدولي: الجزائر: الآفاق الإقتصادية -أبريل 2018م. المطبوعات: 2018/04/16م. www.albankaldawli.org

30 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Andi: مرجع سابق. www.andi.dz، متاح بتاريخ : 2019/04/13، على الساعة : 10سا :41د.

31 سليم عقون: نتائج دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1958 . 2007م، دراسة قياسية تحليلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص تقنيات كمية2009.2010م، ص179.

32 Activité, emploi & chômage en septembre 2018, référence précédente, tableau n 17, p : 12

33Activité, emploi & chômage en septembre 2018 : **référence précédente. P19.**

34 غادة برسوم، سارة وهبي، آديتيا ساركار: لشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، عرض عام إقليمي، جنيف أيلول/ سبتمبر 2017مقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، جدول رقم 5،و6، ص 13،و14.

35 . Activité, emploi & chômage en septembre 2018, **référence précédente,** tableau n 14, p10.

قائمـــة المراجـــع:

1. رمزي زكي: الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، دار المعرفة، أكتوبر 1998م.
2. محمد إبراهيم مقداد، مازن أأو حصيرة: إقتصاد العمل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، قسم الاقتصاد،www.pdffactory.com
3. Activité, emploi & chômage en septembre 2018 : extrait de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous-emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982). www.ons.dz
4. https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/offre-d-emploi/
5. محمد متولي غنيمة: التخطيط التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1 1426ه/2005م.
6. حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، محمد حسنين العجمي: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، الناشر العالمية للنشر والتوزيع، 2004م.
7. حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، محمد حسنين العجمي: التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، الناشر العالمية للنشر والتوزيع، 2004م.
8. سلوى السيد عبد القادر، محمد عباس ابراهيم: الانثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1437ه/2016م.
9. حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد وآخرون: التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية،2007م.
10. مستخلص من كتاب: التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: مختارات في التربية والعلوم والثقافة، نشرة دورية تصدر عن لجنة البحرين الوطنية، ع. 48 اكتوبر 1999، عن حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد وآخرون: التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية،2007م.

11. حسين لوشن، "مؤسسات التعليم والتكوين "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد10، 2004م ، عن أ.د. نصر الدين جابر و د . الطاهر إبراهيمي: النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.

12. حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد وآخرون: التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل. دار الجامعة الجديدة الأزاريطية،2007م.

13. سلوى السيد عبد القادر، محمد عباس إبراهيم: الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1437ه/2016م.

14. عبد الله زاهي الرشدان: إقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع ط3، 2008م.

15. فاروق عبده فليه: إقتصاديات التعليم الحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1و2، 2007/2003.

16. هادية محمد أبوكليلة: دراسات في تخطيط التعليم وإقتصادياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2002م.

17. أحمد إسماعيل حجي: إقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، ط1، 1422ه/ 2002م.

18. علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، ط4.

19. محمد صالي، فضيل عبد الكريم: النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 17، ديسمبر 2014م.

20. فاروق عبده فليه: إقتصاديات التعليم الحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1و2، 2007/2003.

21. World Bank open data: world development indicators: population dynamics. tables 2.1. wdi.worldbank.org. http://data.albankadawli.org disponible sur: 15/04/2019 à 20h:17m

22. : activité, emploi & chômage en septembre 2018, Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRA, Direction des Publications et la Diffusion - 8 & 10, Rue des Moussebiline - Alger 16000, janvier 2019. Site web : http://www.ons.dz courriel : www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

23. Activité, emploi & chômage en septembre 2018, Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRA, Direction des

Publications et la Diffusion. 8 & 10, Rue des Moussebiline - Alger 16000, janvier 2019. Site web : http://www.ons.dz courriel : www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

24. SAURCE : Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique. M.E.S.R.S

25. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م UNDP الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014م، جدول رقم 9: التعليم 193.190، البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم 2015م، اليونيسكو معهد اليونيسكو للإحصاء 2015م.

26. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015م، نوفمبر 2015م. www.cnes.dz

27. البنك الدولي، الجزائر: الآفاق الإقتصادية ـ ربيع 2016م، تقرير المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ ربيع 2016م. www.albankaldawli.org

28. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي : تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015م، نوفمبر 2015م. www.cnes.dz

29. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015م، نوفمبر 2015م. www.cnes.dz

30. الطاهر جليط: دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر 1980 ـ 2014م، مجلة العلوم الإقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016م.

31. سليم عقون: نتائج دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1958 ـ 2007م، دراسة قياسية تحليلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص تقنيات كمية2009 ـ 2010م.

32. معطيات البنك الدولي: الجزائر: الآفاق الاقتصادية ـ أبريل 2018م. المطبوعات: www.albankaldawli.org .2018/04/16م

33. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Andi 2002 ـ 2017م ، **www.andi.dz**

34. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار Andi حسب تحيين افريل 2017**www.andi.dz**

35. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2002 ـ 2017م Andi **www.andi.dz**

36. سليم عقون: نتائج دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1958 .2007م، دراسة قياسية تحليلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير تخصص تقنيات كمية2009 .2010م

37. Activité, emploi & chômage en septembre 2018, T.N 17, Site web : http://www.ons.dz courriel : www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

38. معطيات البنك الدولي: الجزائر: الآفاق الإقتصادية . أبريل 2018م. المطبوعات: www.albankaldawli.org .م2018/04/16

39. Activité, emploi & chômage en septembre 2018, Référence précédente : www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m

40. غادة برسوم، سارة وهبي، آديتيا ساركار: الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، عرض عام االيمي، جنيف أيلول/ سبتمبر 2017م قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، متاح على: www.ilo.org disponible sur: 29/05/2019, à 09h:58m

41. activité, emploi & chômage en septembre 2018: www.ons.dz disponible sur : 13/04/2019 à 10h :11m